ناشطون عراقيون ينظّمون تظاهرات جمعة لا نخاف

الحكيم يحذر السياسيين من نقطة اللاعودة وزج الجماهير بخلافاتهم

متابعة/ المدى

حذر رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في العراق عمار الحكيم القوى السياسية من الوصول الى مرحلة اللاعودة وزج الجماهير في خلافاتها داعيا الى طاولة مستديرة وحوار مباشر لحل الخلافات ومواجهة اختلاف الاراء.. فيما اعلن ناشطو تظاهرات الاحتجاج انهم سيخرجون غدا في "جمعة لا نخاف" للمطالبة بالخدمات والأمن ومحاربة الفساد والمحاصصة ومعاقبة المزورين واطلاق سراح المعتقلين الأبرياء.

وشدد الحكيم على خطورة وصول القوى السياسية الى نقطة اللا عودة واكد ان هذا يشكل اخطر النقاط التي لا ينبغي ان يصل اليها الفرقاء السياسيون. ورفض سياسة زج هذه القوى بالجماهير في خلافاتها وانزالها الى الشارع في اشارة الى التظاهرات المقابلة التي بدأت تشهدها بغداد منذ اسبوع لناشطين ضد الحكومة واخرين مؤيدين لها. لكنه اوضح ان اجتماع القيادات العراقية في منزل الرئيس جلال طالباني الاثنين شكل خطوة بالاتجاه الصحيح لتهدئة النفوس وتجنب الحملات الاعلامية التي اربكت الشارع العراقي.

دعوة السياسيين لحوار مباشر على طاولة مستديرة

و دعا الحكيم في تجمع جماهيري في بغداد الكتل السياسية إلى الحوار المباشر لأنها هي الحل الامثل لمواجهة اختلاف الاراء. واضاف ان هذه الجلسات الحوارية بين القادة السياسيين ستساعد على تفعيل الاتفاقيات بين الفرقاء السياسيين وستخلق اجواء طيبة لكي يسمع البعض طروحات ورؤى ومخاوف وهواجس الفريق الاخر. واكد ضرورة استحضار المشتركات بين القوى السياسية وتشخيص مواطن الاختلاف وتحليلها في اطر وقواعد تنظم الخلاف.

وقال ان تهدئة الساحة العراقية تترك اثارا ايجابية على الواقع الامني والخدمي واصفا الامن والخدمات بانهما المطلبان الرئيسيان اللذان يحظيان باهتمام المواطنين. واوضح ان المواطن لا يريد اكثر من الخدمات وبرامج واضحة لتشغيل العاطلين.. واشار الى انه "كلما هدأت الساحة السياسية تمكنا من المضي قدما في توفير الخدمات للمواطن العراقي". ودعا السياسيين الى العمل يدا بيد من اجل خدمة الناس التي انتخبتهم وصوتت لهم واعتماد مبدأ الحوار المباشر والتواصل فيما بينهم.

الكهرباء الهم الكبير

ووصف الحكيم المشروع الجديد الذي اعتمدته الحكومة العراقية في توفير الكهرباء للناس من خلال توفير مادة الكاز لاصحاب المولدات بأنها حلول ترقيعية لا تعالج المشكلة. واشار الى ان نقص الكهرباء هو الهم الاكبر للمواطن واولوية من اولوياته خاصة في ظل ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع التيار لمدد طويلة مما يشكل ضغطا على المواطن يجعله في حالة احتقان واستفزاز مستمرة.

وانتقد عدم توفير الكهرباء في العراق مع صرف المليارات على ذلك.. مشيرا الى ان المواطن مازال يدفع ضريبة عدم وضع الكهرباء على المسار الصحيح بعيدا عن منافع المسؤولين والاعتماد على الشركات العالمية التي بإمكانها توفير الكهرباء للمواطن الذي يعاني من غيابها.

عروض الوزراء عما تحقق خلال مهلة المئة يوم

ثم تحدث الحكيم عن التقارير التي صدرت من الوزراء خلال الجلسات العلنية لمجلس الوزراء على مدى العشرة ايام الماضية وقال ان هذه التقارير تبين ان هناك مسؤولا قدم انجازا خلال المئة يوم وهناك من قصر ومسؤول ثالث طرح المعوقات التي تواجه عمل وزارته او المؤسسة التي يديرها. واضاف ان الشعب يتطلع الى الآلية التي سيتم من خلالها التعامل مع ماجاء في تقارير الوزراء ورؤساء الهيئات المرتبطة بالحكومة داعيا الى تثمين عمل المسؤولين الذين أنجزوا خلال فترة المئة يوم ومعاتبة المسؤولين الذين قصروا في اداء واجبهم ومحاسبة الذين فشلوا في تقديم الخدمة للناس.

واشار الحكيم الى الملف الامني فقال انه الهاجس الاول للمواطن خاصة بعد ماشهد من احداث وتراجع ملحوظ يتطلب ايجاد الحلول والمبادرات السريعة لوقف ذلك مبينا ان اول هذه المبادرات هي تعيين الوزراء الامنيين في الوزارات الشاغرة. ودعا الى اعتماد رؤية واضحة وخطط امنية يطمئن المواطن لها ويسيطر من خلالها على المستجدات الامنية.

التطورات العربية

وحول التطورات التي تشهدها بلدان عربية على ضوء الانتفاضات الشعبية فيها قال الحكيم ان دعوات الاصلاح التي تنادي بها بعض الانظمة العربية وان جاءت متأخرة فانها خطوة ايجابية "وهي تأتي متأخرة خير من ان لا تأتي".

وأكد أن الإصلاحات يجب أن تكون جذرية وحقيقية تلامس تطلعات وطموحات الشعوب كي لا تحسب على انها شعارات جوفاء تزيد من احتقان هذه الشعوب وتولد عندها ردة فعل قاسية. وشدد على ضرورة ان تؤدي هذه الاصلاحات الى ضمان الحقوق والحريات باعتبارهما قيمة اخلاقية ومصلحة وطنية وضرورة سياسية لكل الحكام الذين يريدون البقاء في السلطة.

وناشد الحكيم الشعوب العربية بمنح الفرصة لتطبيق هذه الاصلاحات لتبيان مدى جديتها دون المخاطرة بالامن والسلم المجتمعي. واكد ضرورة دعم الشعوب العربية في توجهاتها وتطلعاتها ومطالبتها بحقوقها وكرامتها المسلوبة معتبرا ان الفرصة مواتية لنيل هذه الحريات بما يضمن امن المنطقة وشعوبها.

ناشطون ينظمون غدا تظاهرات "جمعة لا نخاف"

اعلنت مجموعات شبابية وحركات احتجاجية انها ستتظاهر في ساحة التحرير وسط بغداد وساحات مدن العراق غدا في يوم اسموه "جمعة لانخاف" ردا على التهديدات بالاعتقال او الاغتيال التي تلقاها عدد من المنظمين والمشاركين في هذه الاحتجاجات على هواتفهم النقالة لثنيهم عن التظاهر المستمر منذ الخامس والعشرين من شباط (فبراير) الماضي للمطالبة بالخدمات والأمن ومحاربة الفساد والمحاصصة في إدارة الدولة ومعاقبة المزورين واطلاق سراح المعتقلين الأبرياء.

ومن جهتها قالت "حركة جياع" انها تحذر من يريد ان يحول مهمة الجيش من حام لحدود العراق وسيادته الى اداة قمعية شرطوية وتؤكد ان الجيش العراقي بضباطه وجنوده يرفضون هذا الدور القمعي تجاه الشعب وحركاته الاحتجاجية.

ودعت القوات المسلحة والقوى الامنية الى التضامن مع الشعب من اجل تسديد المسار السياسي وترشيد حركاته وانقاذه مما يشوبه من تشويه وعدم التفريط بحاضر العراق ومستقبله. وقالت انها "اذ تثمن الوقفة البطولية للحركة الاحتجاجية في كل الساحات العراقية فأنها تحيي الناشطين كافة وتطالب باطلاق سراح المعتقلين من الناشطين في كل العراق لاننا نعتبر ان الاحتجاج في كل الياته ومظاهره حق من حقوق الانسان ضمنته الدساتير والقوانين والشرائع الدولية وهو واجب يقوم به المواطن للدفاع عن حقوقه وحقوق ابناء وطنه" كما قالت في بيان تلقته "إيلاف<

ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، ينظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل

أزمة سياسية جديدة عنوانها المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث

متابعة / المدى

جاء حديث رئيس الوزراء نوري المالكي حول ضرورة اعادة المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث ليثير زوبعة جديدة من الجدل حول شرعية وقانونية هذه المنافع. فقد طالب سياسيون بعدم إعادة هذه المنافع مرة أخرى رأى آخرون انه لابد من إعطاء الرئاسات الثلاثة مساحة كبيرة للتحرك بعيدا عن التعقيدات القانونية.

في حين قال المالكي في اجتماع لمجلس الوزراء ان "إلغاء المعونات الاجتماعية مشكلة وقعنا بها هذا العام ونتمنى ان لا تقع في السنوات المقبلة".

وأضاف ان "إلغاء تخصيصات الرئاسات كانت بدواع معينة إذ ان من طالب بإلغائها لا يعرف مدى حاجة الرئاسات إليها، فرئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية أو رئيس البرلمان ونوابهم يحتاجونها في زياراتهم ولقاءاتهم بالمواطنين".

وقال عضو التحالف الوطني خالد الاسدي انه يجب ان "يكون لرئيس الوزراء ورئيس الجمهورية مساحة واسعة للتحرك يتمكن من خلالها انجاز بعض القضايا بعيدا عن التعقيدات القانونية".

وأضاف الاسدي في تصريح للوكالة الاسبوعية للاخبار، انه "اذا لم يكن لدى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء مساحة للتحرك بعيدا عن الروتين فمن الصعب ان يفي بهذه الاستحقاقات التي هي ايضا تصب في مصلحة المواطن".

من جانبه قال النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان انه "ضد المنافع الاجتماعية وما زال مصرا على هذا الموقف".

وأوضح عثمان في تصريح صحفي ان "هناك سببين لرفض عودة المنافع الاجتماعية الأول ضخامة المبالغ المالية التي لا تتناسب مع وضع العراق الحالي، والثاني هو اننا لا نعلم لحد الآن أين انفقت المبالغ المالية السابقة فالشكوك تحوم حول الطريقة التي أنفقت فيها هذه الأموال".

إلى ذلك قال النائب عن كتلة شهيد المحراب علي شبر انه "بالإمكان مساعدة المواطنين من رواتب المسؤولين، ولا حاجة لإعادة المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث".

وأضاف شبر في تصريح صحفي ان "عضو البرلمان أكثر احتكاكا بالناس من الوزراء ونواب رئيس الجمهورية خصوصا أثناء تواجده في محافظته، ويقوم أيضا بمساعدة الناس من راتبه الشخصي".

وأوضح ان "رواتب الرئاسات الثلاث ونوابهم والوزراء أعلى من رواتب النواب في الوقت الحالي"، داعيا إلى "احترام مشاعر الشعب العراقي، وإلى ضرورة عدم إعادة المنافع الاجتماعية وتدوير مبالغها إلى قطاعات البطاقة التموينية وشبكة الرعاية الاجتماعية".

وكان مجلس الوزراء العراقي صادق مطلع شهر آذار /مارس الماضي على مشروع قانون لتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره.

وصوت مجلس النواب العراقي، خلال جلسته الـ٤١ على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث "بشكل مبدئي"، بعد القراءة الأولى لمشروع قانون رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم والمكافآت الشهرية.

وتراوحت نسب التخفيض بين ٨٠٪ و ٤٠٪، إذ تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، في حين تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

وكان مصدر كشف في ١٠ كانون الثاني/يناير الماضي أن حجم المنافع الاجتماعية لكل نائب من نواب رئيس الجمهورية الثلاثة تبلغ ثمانية عشر مليون دولار سنويا اي ما يعادل واحدا وعشرين مليار دينار عراقي وأن هذه المبالغ تنفق على احتياجاتهم كالسفر وغيرها، إضافة إلى المشاريع التي يمكن أن ينفذها النائب خلال فترة توليه المنصب.

ورفعت مجموعة من منظمات المجتمع المدني ببغداد، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، دعوى قضائية للمطالبة باسترداد أكثر من ٤٠ مليون دولار تسلمها النواب الذين حضروا جلسة واحدة تحت قبة البرلمان استغرقت أقل من ٢٠ دقيقة.

وكان من المتوقع أن يصادق النواب في أول جلسة للبرلمان، على تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لشراء سيارات، كما أن أعضاء مجلس النواب السابقين، الذين فشلوا في الانتخابات الأخيرة، وعددهم ٢١٢ نائباً، يتسلمون ٨٠٪ من رواتبهم بالإضافة إلى مخصصات عشرة حراس، كما يتلقى ٢٧٥ عضواً استمرت ولايتهم عاماً واحداً في البرلمان ٨٠٪ من رواتبهم أيضاً، إضافة إلى مخصصات سبعة حراس.

يذكر ان الدستور العراقي يتضمن ثلاث مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب: الأولى المادة (٦٣) أولا تنص على أن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس بقانون. والثانية هي المادة (٧٤) وتنص على أن "يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "ينظم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجتهم.

مطالبات بتطهير الأجهزة الأمنية وحسم الوزراء الأمنيين

عنف متصاعد مع مناقشات مكثفة حول الوجود الأميركي في لعراق

متابعة / المدى

أدت هجمات اخيرة في العاصمة العراقية بغداد والموصل إلى سقوط عدد آخر من المدنيين الأبرياء وذلك بعد يوم واحد من الهجومين المزدوجين اللذين أسفرا عن مقتل وإصابة العشرات في الديوانية بوسَط البلاد.

وفي السياق الأمني أيضاً، أُعلن في طهران أن وفداً نفطياً إيرانياً يزور العراق تعرّض لهجوم إرهابي الأربعاء. وأفاد الموقع الإلكتروني لوزارة النفط الإيرانية (شانا) بأن "إرهابيين هاجموا الوفد. لكنه لم يُصب بأذى ولم تحدث مشاكل"، بحسب ما نقلت عنه رويترز.

في غضون ذلك، تركّزت محادثات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري مع نظيره الإيراني علي أكبر صالحي في طهران على تهيئة الملفات والاتفاقات لاجتماع اللجنة العليا للتعاون الثنائي بين البلدين في بغداد مطلع تموز المقبل والذي سيرأس الجانب العراقي فيه رئيس الوزراء نوري المالكي، بحسب ما أفاد الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية العراقية الأربعاء.

من جهة أخرى، أعلن صالحي أن إيران ستُضيّف نهاية الأسبوع مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب بحضور عدد من الزعماء بينهم رؤساء أفغانستان وباكستان والسودان إضافة إلى رؤساء حكومات ومسؤولين من نحو ثمانين دولة. وأشارت وكالة الصحافة الألمانية للأنباء التي بثت الخبر إلى أن إيران سبق لها أن انتقدت غير مرة الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في أفغانستان والعراق جراء الوجود العسكري الأجنبي في هاتين الدولتين المجاورتين لها.

وكانت تقارير إعلامية أفادت الثلاثاء بأن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد هاتَف نظيره العراقي جلال طالباني مؤكداً ضرورة تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات كافة. كما نُقل عنه القول خلال الاتصال الهاتفي إن هذا التعاون من شأنه أن يعزّز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

ولوحظ أن الرئيس الإيراني أجرى اتصاله مع طالباني في أعقاب الاجتماع الذي عقده الرئيس العراقي في مكتبه في بغداد الاثنين بحضور عدد من قادة القوى والكتل السياسية لمناقشة الانسحاب العسكري الأميركي المقبل وقضايا أخرى بينها التوترات الراهنة بين اثنتين من الكتل البرلمانية البارزة.

وفي تقرير نشَرته صحيفة أميركية بارزة الأربعاء تحت عنوان (عنف العراق يزداد فيما تستمر المحادثات بشأن وجود القوات الأميركية) بقلم تيم كريغ (Tim Craig) ذكرت (واشنطن بوست) أن "الهجمات الإرهابية، بما في ذلك تفجيرات الثلاثاء التي أسفرت عن مقتل العشرات، تصاعدت في أنحاء العراق في الوقت الذي بدأت الكتل السياسية بتكثيف المناقشات حول ما إذا كانت حكومة ائتلافية ستطلب من الولايات المتحدة إبقاء بعض القوات في البلاد بعد نهاية العام الحالي."

وقال التقرير إن هذا العنف "يأتي فيما يواصل مسؤولون أميركيون البحث عن مؤشرات بأن الحكومة العراقية سوف تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كانت تريد بقاء أي قوات أميركية بعد الموعد المقرر لانسحابها في الحادي والثلاثين من كانون الأول."

وأشارت (واشنطن بوست) إلى الاجتماع الذي عُقد في مكتب طالباني الاثنين بحضور قادة سياسيين بينهم رئيس الوزراء نوري المالكي واصفة اللقاء بأنه "محاولة إعطاء دفعة للمناقشات المتعلقة بوجود أميركي مستمر"، على حد تعبيرها.

وأضافت الصحيفة أنه "مع بقاء خلافات واسعة على مثل هذه الخطوة فإن مسؤولين عراقيين وأميركيين يعتقدون أنه ربما تمر أسابيع أو أشهر قبل أن تتقدم بغداد بأي طلب رسمي في هذا الشأن إلى البيت الأبيض."

ولمزيد من المتابعة والتحليل، أجريت مقابلة عبر الهاتف مع عضو مجلس النواب العراقي ورئيس قائمة (الرافدين) يونادم كنا الذي حضر لقاء الاثنين وأوجَز ما طرحه المالكي في شأن جاهزية القوات العراقية إضافةً إلى المناقشات الأخرى بشأن الأوضاع السياسية الراهنة. كما أجاب عن سؤال آخَر حول الموقف المحتمل للبرلمان العراقي في حال تسلّمه طلباً من الحكومة بشأن التمديد لبقاء بعض القوات الأميركية بعد الموعد المقرر لانسحابها.

كما أجريت مقابلتان أخريان إحداهما مع خبير الشؤون الأمنية علي الحيدري الذي تحدث من بغداد عن الوضع الأمني الحالي في أعقاب الهجمات المتفرقة الأخيرة التي شهدتها البلاد والأخرى مع الخبير الإيراني في شؤون الشرق الأوسط علي رضا نوري زاده الذي أجاب من لندن عن سؤال بشأن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المزمع عقده في طهران وآخر عن العلاقات الثنائية بين العراق وإيران في ضوء المحادثات الحالية لوزيريْ خارجية البلدين.

وفي ظل تصاعد معدل العنف هذا وجهت بعض الكتل السياسية نداءً إلى القائد العام للقوات المسلحة بإجراء عملية تطهير لوزارتي الدفاع والداخلية، فيما دعت أخرى إلى إطلاق يد المالكي في اختيار الوزراء الأمنيين.

كتلة الحوار الوطني التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك أكدت على ضرورة أن يجرى تطهير للأجهزة الأمنية لوزارتي الدفاع والداخلية بهدف إبعاد العناصر السيئة من المؤسسات الأمنية.

وقال القيادي في الكتلة حامد المطلك لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز)، إن "الأجهزة الأمنية مخترقة من بعض العناصر السيئة التي تثبت مشاركتها في أعمال العنف أما عن طريق ضعف الكفاءة أو المشاركة الفعلية".

واوضح المطلك أن "الكتل السياسية تتحمل مسؤولية في تدهور الوضع الأمني والخروقات التي تشهدها المدن العراقية من خلال الصراع الداخلي إلى جانب وجود أغطية سياسية لبعض الأشخاص من مرتكبي أعمال العنف".

وأضاف أن "جميع الكتل السياسية مشاركة بقتل العراقيين من خلال عدم الاتفاق فيما بينهما او من خلال اخفاء والتستر على المسلحين أحيانا".

وكشفت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي في وقت سابق من اليوم لـ(آكانيوز)، عن أنها ستقدم خلال الأيام القليلة المقبلة، تقريراً عن الأوضاع الأمنية، ومستوى إمكانيات قوات الأمن، لرئاسة مجلس النواب، بالتزامن مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأميركية من العراق بحلول نهاية العام الحالي.

ويتزامن التوتر الأمني مع بقاء الوزارات الأمنية شاغرة ويتولاها المالكي وكالة بسبب عدم توصل الكتل السياسية إلى توافق بشأن الأسماء المطروحة.

وشدد النائب العراقي عن التحالف الوطني عمار طعمة على ضرورة تغيير قيادات الاستخبارات وتطوير عملها والإسراع بحسم تسمية الوزراء الأمنيين من أجل إنهاء تكرار الخروقات الأمنية في البلاد.

وقال لـ (آكانيوز) إن "كثيرا من التحقيقات أثبتت ان بعض العمليات الإرهابية نفذت من أشخاص استخدموا أغطية رسمية سهلت لهم تنفيذ جرائمهم"، مشددا على ضرورة "تنشيط المتابعة الميدانية واطلاع القادة الأمنيين ميدانيا على تنفيذ إجراءات ومفردات الخطط الأمنية وتقييمها لإجراء التعديلات المناسبة لمواجهة تبدّل الأساليب والرسائل الإرهابية المتنوعة".

بدورها، انتقدت الكتلة العراقية البيضاء التي يتزعمها حسن العلوي التباطؤ في حسم مسألة الوزراء الأمنيين، داعية إلى منح رئيس الوزراء صلاحية تسمية شاغلي هذه الوزارات.

وقال عضو الكتلة عزيز المياحي في بيان تلقت (آكانيوز) نسخه منه، إن "من المعيب ان تتسبب التجاذبات السياسية بتأخير حسم أهم الوزارات السيادية في العراق الذي لايزال ساحة ساخنة لاتخلو من الخروقات الأمنية منذ سنوات"، مشيرا إلى أنه "من المؤسف أن يدفع ثمن هذا التأخير الشعب العراقي الذي تسفك دماء أبنائه يوميا بمفخخات الإرهاب والأسلحة الكاتمة".

وأوضح أنه "بات ضروريا منح رئيس الوزراء الصلاحيات الكاملة بتسمية الوزراء الأمنيين ليكون بإمكاننا أن نحمله المسؤولية مستقبلا عن اختياره لوزرائه وعن أية خروقات أمنية قد تحدث مستقبلا".

وتابع أن "الملف تعرض للمماطلة والتسويف بشكل بات يستفز مشاعر الناس، وفي حال عدم الإسراع في حسم هذا الملف ستكون هناك توجهات إلى حكومة الأغلبية بدلا من الشراكة الوطنية".

وتأتي هذه التطورات الأمنية بينما يتزايد الجدل في العراق حول تمديد بقاء القوات الأميركية بعد الموعد المقرر لانسحابها في نهاية العام الحالي، وسط شكوك بشأن جاهزية القوات العراقية لملء الفراغ.

وتنص اتفاقية موقعة بين واشنطن وبغداد في عام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في نهاية العام الحالي.

وكان الجيش الأميركي قد أنهى مهامه القتالية في العراق نهاية آب/أغسطس الماضي، وأبقى على نحو ٤٧ ألف جندي لمهام تدريب وإسناد القوات العراقية.